

فهرس الموضوعات التفصيلي

- المبحث الثالث: القرائن في أوجه الاختلاف ٥
- استخدم النقاد قرائن كثيرة في صفة الرواية ترجع إلى ثلاث قرائن:
- القرينة الأولى: السهولة والوعورة ٥
- هذه القرينة الكبرى ترجع إلى أن الأصل فيما يروى عن رسول الله ﷺ: أنه مسبق بالعدم، وعليه فكل من ذكر أمراً يوعر به طريق الثبوت فقله مقدم
- قرينة السهولة والوعورة يندرج تحتها عدد من القرائن الفرعية وهي:
- أولاً: سلوك الجادة، وبيان معناه ٦
- تفاوتت درجة الركون إلى هذه القرينة بحسب شهرة الجادة المسلوكة ووعورة الطريق الأخرى ٧
- بعض العلماء يعد مجرد رفع الحديث سلوكاً للجادة ٨
- أكثر الإمام أحمد من بيان إحالة أهل البصرة الأحاديث خطأ إلى سلسلة «ثابت، عن أنس» وأهل المدينة إلى سلسلة «محمد بن المنكدر، عن جابر» ١٣
- مجرد عدول الراوي عن الإسناد القوي، أو الإسناد العالي، إلى ضدهما، دليل على حفظه، خاصة إذا كان الأضعف أو الأنزل فيه وعورة ١٨
- من أهم قوانين الرواية حرص الرواة على الأتم صورة ومعنى ٢٠
- ثانياً: زيادة راو أو أكثر في الإسناد ٢٢
- يستمر ترجيح الزيادة ما لم يكن ذكر الزيادة أسهل في الحفظ وأسبق إلى الذهن، فيكون من زاد سلك الجادة، فيقدم عليه من ترك الزيادة ٢٥
- ثالثاً: الفصل والإدراج في الرواية، وبيان المقصود به ٣١
- تطبيقات هذه القرينة واسعة، وعليها بنى الخطيب البغدادي كتابه (الفصل) ٣٢

- يزداد الأمر غموضا في موضوع الإدراج إذا تصرف الراوي الذي وقع منه
- ٣٥ الإدراج، أو من دونه في الرواية، فاكتمل بسوق الرواية التي وقع فيها الإدراج
- ٣٧ مما يدخل في باب الفصل والإدراج ما يطلق عليه: الحمل
- قاعدة: الروايات المفردة مقدمة على الروايات المقرونة عند وقوع اختلاف بينهما
- ٣٧ في المتن أو الإسناد
- ٣٨ تطبيقات لحمل الروايات على بعضها
- لا يشترط الوقوف على رواية مفردة مخالفة لترجيح وقوع الحمل، إذا قامت قرينة
- ٤١ أخرى
- ٤٣ عرف جماعة من الرواة بحمل روايات شيوخهم على بعضها، وتكلم فيهم بسببه
- لكثرة وقوع الحمل من الرواة شدد المحدثون في الاكتفاء بذكر اسم أحد
- ٤٣ المقرونين في الإسناد، وحذف الآخر، خاصة إذا كان المسقط ضعيفا
- ٤٤ وقوع أفراد بعض الرواة الرواية مع أنها في الأصل محمولة على غيرها، ونماذج له
- أهمية التدقيق في الروايات المقرونة من جهة، لاحتمال وقوع الحمل فيها، وفي
- الروايات المفردة إذا ارتاب فيها الباحث من جهة ثانية، لاحتمال أن تكون مفردة
- ٤٧ من رواية مقرونة وقع فيها حمل، ونماذج للخلل في الالتفات لهذه القضية
- ٥١ التشابه بين الحمل في الروايات وعطف الأسانيد
- الإحالة، وهي أن يسوق الراوي حديثا بإسناده، ثم يسوق إسنادا آخر يقف به
- عند الصحابي، أو عند المدار، ولا يسوق ما بعده، ويقول: مثله أو نحوه، ووقوع
- ٥٦ الحمل في هذا
- ٦١ القرينة الثانية: ذكر تفاصيل في المتن والإسناد تدل على الضبط
- هذه التفاصيل صور متعددة، مثل قصة في متن الحديث، أو في إسناده، أو كلمة
- ٦١ لأحد رواة الإسناد، أو ورود اسم راو عرضا، إلى غير ذلك

- مبدأ الاستعانة بذكر بعض التفاصيل للدلالة على الحفظ أمر مقرر استخدمه
- ٦١ الصحابة
- ٦١ نماذج من أقوال النقاد في تقرير هذه القرينة، واستخدامهم لها
- المخالفة بسبب اشتباه ما يرويه الراوي بجهة ما من حديث آخر عنده، وأمثلة
- ٦٨ لذلك
- ٧٣ قد يكون الرابط بين الحديثين المشتبهين خفياً يحتاج إلى خبرة واستحضار للطرق
- ٧٥ دخول حديث في حديث
- في بعض الاختلافات توجد تفاصيل في رواية الجميع، فيستدل بذلك على حفظ
- ٧٩ الروايتين إن أمكن ذلك، وإن لم يمكن فلا بد من مرجح خارجي
- القرينة الثالثة: الثبات والاضطراب عند رواة الاختلاف، وبيان المقصود بكونه
- ٨١ قرينة
- ٨١ تعدد صور هذه القرينة، وأمثلة لها
- ٨٩ مخالفة الراوي في إسنادين
- في قضية الاستفادة من تردد أحد المختلفين على الراوي وترجيح رواية من ثبت
- ٩١ ولم يضطرب، لا بد من تطبيق قواعد الاختلاف عليه
- ٩٢ تعدد المدار، وأمثلة تطبيقية
- التنبية على قضيتين:
- القضية الأولى: أن هناك مرجحات أخرى لا تختص بالاختلاف، بل بالمعارضة،
- كعرض متن الحديث على عدة أصول، منها القرآن الكريم، والأحاديث
- ٩٧ المعارضة، والبلاغة النبوية، وغيرها
- القضية الثانية: خطورة استخدام صفات لا صلة لها بالترجيح، وأكثر ذلك شيوعاً
- ٩٨ عند الباحثين صفتان:

- ٩٨ الصفة الأولى: تمام أحد الإسنادين
- ١٠٤ غرض النقاد من النص على الانقطاع في الوجه المرجوح
- ١٠٨ الصفة الثانية: الترجيح بأراء المجتهدين من النقاد
- ١٠٨ آراء النقاد ليست أدلة، بل هي بحاجة إلى الدليل، والاستدلال بها حينئذ فيه دور
- ترجيح حفظ عدد من الأوجه بقرينة تخريجهما جميعا في الصحيحين أو أحدهما،
- ١٠٩ مزلق خطير، فإنهما قد يخرجان الشيء لبيان علته، وترجيح غيره عليه
- ١١٠ المبحث الرابع: المتابعات للمدار ومن فوقه
- الاستعانة بما فوق المدار في الترجيح له صورتان:
- الصورة الأولى: أن يختلف على راو في إسناد واحد، فيختلف عليه في صفة هذا
- ١١٠ الإسناد
- الاستعانة برواية من هو في طبقة المختلف عليه ومن فوقه في هذه الصورة كثير
- ١١١ جدا عند النقاد، وذكر نماذج من ذلك
- الصورة الثانية: وقوع الاختلاف على الراوي بأسانيد مختلفة، فيروى عنه بعض
- أصحابه الحديث بإسناد، ويرويه بعضهم بإسناد آخر، وقد يكون التغير في راو
- ١١٤ واحد فقط
- المتابعات للمدار ومن فوقه قد يوجد فيها شيء من القرائن الماضية في مبحث
- ١١٨ القرائن في أوجه الاختلاف نفسها
- المتابعات للمدار ومن فوقه في غاية الأهمية بالنسبة للترجيح في اختلاف على مدار
- ١٢٠ ينظر فيه الباحث، فإنها قد تتظافر فيقطع بخطأ الوجه الآخر
- إذا لم توجد متابعات لأحد الوجهين، استعيض عن ذلك بالطبقة، بالنظر إلى
- ١٢٤ علوها ونزولها، وبيان وجه ذلك
- ذكر بعض العلماء أن زيادة صحابي على صحابي آخر مقبولة بالاتفاق، وليست

- داخلة في مبحث زيادات الثقات، وأرجح أن من أسباب ذلك أن الرواية بعد
- ١٢٧ عصر الصحابة والتابعين كانت مقصودة لذاتها
- لا بد من فحص متابعات المدار ومن فوقه، التي يراد منها عضد أحد الوجهين،
- ١٢٩ والتحقق من صلاحيتها للاعتضاد من جميع الجهات
- ١٣١ المتابعات للمدار ومن فوقه لا تقلب الترجيح في الاختلاف على المدار
- ١٣٥ الفصل الثالث: مسائل متفرقة في النظر في الاختلاف
- ١٣٧ المبحث الأول: الترجيح بالقدر المشترك
- ١٣٧ تعريف القدر المشترك
- ١٣٧ صور القدر المشترك، وأمثلة لتطبيقات النقاد فيه
- من دقيق الترجيح بالقدر المشترك بين رواة عن شيخ لهم أن يختلفوا عليه في
- ١٤٤ جهتين من الحديث، إسنادا أو متنا، فيرجح بالقدر المشترك في الجهتين
- ١٤٦ الترجيح والموازنة بين الأوجه التي جمعها القدر المشترك
- يستعان بالقدر المشترك أيضا في حال وجوده بين بعض الروايات عن المدار الذي
- ١٤٨ وقع عليه الاختلاف، وبين رواية في طبقة المدار ومن فوقه
- ١٥٢ المبحث الثاني: الطرق إلى رواة الأوجه، وحاجتها إلى التصفية
- ١٥٣ الاختلاف على مدار نازل
- ١٥٣ دقة وعسر الاختلافات النازلة
- ١٥٤ أمثلة على تصفية رواة الأوجه
- ١٦٦ تعليق الأسانيد عن الرواة المختلفين
- ١٦٧ هل تعتمد الروايات المعلقة في الموازنة والترجيح؟
- ١٧١ قرائن الاسترواح للمعلق أو إهماله
- ١٧٢ أمثلة لأسانيد معلقة يترجح قبولها واعتمادها بقرائن

- ١٨٠ أمثلة لأسانيد معلقة يترجح بالقرائن التوقف في قبولها وصحتها عمن علقت عنه
- ١٩٠ المبحث الثالث: تعاضد القرائن
- ليس من شرط الترجيح أن يتوافر عليه عدد من القرائن، فقد يتم الترجيح بقرينة واحدة، وكلما كثرت القرائن ازداد الترجيح قوة
- ١٩٠ نماذج من عمل النقاد، وأمثلة أخرى لتوافر القرائن
- ١٩٠ إذا توفرت عدد من القرائن عند الموازنة في الاختلاف كان ذلك أسهل على الناظر، ومثل هذه الاختلافات هي المجال الأوسع للتدرب على الموازنة
- ٢٠١ ينصح الباحث إذا أكثر ممارسة هذا النوع أن يكون متوازنا في عباراته وجُمَله
- ٢٠٢ في هذا النوع من الاختلافات جانب يظهر به الفرق جليا بين منهج أئمة الحديث ومنهج الفقهاء والأصوليين، وذكر بعض الأمثلة التي توضح ذلك
- ٢٠٢ المبحث الرابع: تعارض القرائن
- ٢٠٨ يتفاوت الناس في العلم - في أي فن - إذا وصلوا إلى دقيقه ومشكله
- ٢٠٨ الأمور التي يستعين بها الباحث عند تعارض القرائن
- ٢٠٩ الترجيح مع ذكر القرينة المعارضة
- ٢٠٩ قد يتردد الناقد الواحد حين ينظر في القرائن فلا يجزم بشيء، أو يختلف رأيه في مكانين
- ٢١٢ أمثلة على اختلاف النقاد بسبب تعارض القرائن
- ٢١٧ من دقائق قضايا تعارض القرائن:
- أن يتجاذب الحال قرينة واحدة لها شقان
- ٢٣٨ - أو يتجاذبها قرينتان مختلفتان
- ٢٣٩ التوقف في الترجيح
- ٢٤١ الفصل الرابع: الاختلاف عن المدار والحكم النهائي

- ٢٤٣ المبحث الأول: المدار الأساس والطرق فوقه
- ٢٤٣ تحديد غرض الباحث من النظر في الاختلاف أمر بالغ الأهمية
- ٢٤٥ سبب تكرار الكلام على الاختلاف في الحديث الواحد في كتب النقد
- من الملاحظ في كلام النقاد على الاختلاف أنهم في الغالب يكتفون ببيان رأيهم في
- ٢٤٦ الاختلاف نفسه، ولا يتكلمون على حال الإسناد من مدار الاختلاف فما فوقه
- ٢٤٦ كيف يحدد المدار؟
- ٢٥٠ تحديد مدار واحد هو الأساس
- ٢٥٦ عند دراسة الحديث المختلف فيه، هل يكتفى بالأوجه التي ذكرها الناقد؟
- جعل رواية عن المدار وجهها من وجوه الاختلافات ليس بالمتيسر دائما، فقد
- ٢٦٣ يواجه الباحث روايات يتردد فيها هل هي من هذا الحديث، أو حديث آخر
- ٢٦٥ هل ينظر الباحث في الإسناد بعد المدار؟
- من يبحث في أحاديث موضوع معين، ويدرس الأحاديث من جهة صحتها
- وضعها، ثم من جهة الاستنباط منها، فهذا لا مناص له عن التعرض للإسناد
- ٢٦٦ بعد المدار
- كون البحث ليس مختصا بالأحاديث المعللة لا يعفي الباحث من النظر في
- ٢٦٧ الاختلاف
- ٢٦٨ ما الذي يلزم الناظر في اختلاف معين بالنظر في اختلاف أعلى؟
- ٢٦٩ ما يترتب على الالتزام بالنظر في الشواهد والمتابعات
- ٢٧٠ رفع المدار، مفهومه وضوابطه وتوضيحه بالأمثلة
- ٢٧٨ المبحث الثاني: الوجه الراجح والوجه المرجوح
- ٢٧٨ كيفية التعامل مع الوجه المرجوح
- ٢٧٨ نقد الوجه المرجوح بالرواية قبل المدار

- ٢٨٢ معنى كون الوجه مرجوحا عن المدار أنه لم يصح عنه، فلم يحدث به هكذا
يوجد في كتب التخريج وغيرها الكلام على إسناد الوجه المرجوح بعد المدار لبيان
ضعفه، لكن هذا لا يدخل في النظر في الاختلاف، بل هو من باب التنزل في نقد
الدليل، وقد يفعله النقاد من باب الفائدة
- ٢٨٣ ينبغي للباحث أن يتأني في نقد الوجه المرجوح بالمدار ومن فوقه، فلا يعرج عليه
مع ظهور الضعف للوجه عن المدار
- ٢٨٤ مثال على آثار منهج تمزيق الطرق، والنظر إلى كل إسناد بمفرده
- ٢٨٦ الوجه المرجوح ليس على درجة واحدة
- ٢٨٨ الوجه المرجوح لا يعضد غيره، ولا يعتضد بغيره
- ٢٨٩ خطأ كثير من المتأخرين في البحث للحديث المعلوم عن متابعات وشواهد
قصر الضعف الذي لا يصلح للاعتضاد على رواية المتروك، هو أحد مداخل
الضعف الواسعة التي أدت إلى كثرة تصحيح وتحسين الأحاديث الضعيفة
- ٢٩٣ الارتباط بين اختلاف الرواة، وبين الجرح والتعديل قضية هامة جدا
ربما أطلق أئمة النقد الصحة على الوجه المرجوح مع كونه مرجوحا قد قصر به
راويه، ومرادهم أن النقص سدده الوجه الراجح، فلم يعد له وجود، فعاد
- ٢٩٤ الوجهان وجهها واحدا
عضد الوجه الراجح بالمرجوح يفعله من لا يلتفت لعلل الأحاديث من المومغلين
في الظاهرية
- ٢٩٥ ضعف تصحيحات الحاكم في كتابه المستدرک، وبيان أن أحد جوانب الضعف
عنده التزامه تصحيح زيادات الثقات، وإن خالفوا غيرهم، وربما تجاوز ذلك،
فجعل ما هو علة للإسناد عاضدا له
- ٢٩٧ ضرر من ينظر في الاختلاف ثم يعود لطريقة المتأخرين في مرحلة من مراحل النظر

- ٣٠٠ نصف الناقد هو من يخلط بين منهجين
- ٣٠٠ النظر في الوجه الراجح لمن رجح بالقدر المشترك
- قد يكون في الوجه الراجح قبل المدار ضعف في جهة ما من جهات التضعيف،
- ٣٠٢ فيأخذ الباحث هذا بعين اعتباره في حكمه النهائي على الوجه الراجح إلى المدار
- ٣٠٣ النظر في المدار الذي عليه الاختلاف، ودرجته في نفسه، وفي شيخه، وما إلى ذلك
- ٣٠٦ النظر في الطرق الأخرى إلى شيخ المدار ومن فوقه إلى الصحابي
- لا يُغفل الأئمة الاختلافات فوق المدار، لكن لا يلزم أن يكون نظرهم في جميعها
- ٣٠٧ في سياق واحد
- أحوال الاختلافات العليا وأمثلتها:
- ٣٠٧ - اختلافات عليا استفاد منها الباحث حين نظره في الاختلاف على مداره
- ٣١٠ - النظر في طرق أخرى لم ترد عند الباحث في النظر في الاختلاف على مداره
- صعوبة التصدي لتصحيح الحديث وتضعيفه، والحاجة إلى نفس طويل في بعض
- ٣٢١ الأحاديث، وذكر أمثلة لذلك
- أحوال نتيجة النظر في الاختلاف الأعلى:
- ٣٢٤ - قد تكون متوافقة مع الترجيح في الاختلاف الأساس
- ٣٢٥ - قد يكون المرجوح في الاختلاف الأساس هو الراجح في الاختلاف الأعلى
- أهمية التأكد من تطابق نوع الاختلاف على المدار الأساس مع الاختلاف في الطبقة
- ٣٢٥ العليا، إذا أراد الباحث أن يرجح به، ومثال الخلل في ذلك
- قد تكون نتيجة النظر في الاختلاف الأعلى حفظ وجهين، وكانت في الاختلاف
- ٣٢٧ الأساس: رجحان وجه واحد
- ٣٢٧ أمثلة على وجود وجهين راجحين عن مدار أعلى
- ٣٣١ النظر في الوجه الراجح، والكلام على إسناده، وأمثلة من تطبيقات النقاد في ذلك

- ٣٣٨ على الباحث أن يفحص إسناد الوجه الراجح جيدا قبل إصدار حكمه عليه
- ٣٤١ تفاوت مراتب الصحيح
- شرط عدم العلة قد ينزل الحديث عن درجة الصحيح، بسبب وجود علة في
- ٣٤٢ الإسناد، وإن ترجح أنها منتفية
- ٣٤٤ المبحث الثالث: الأوجه المحفوظة عن المدار
- ٣٤٤ كيفية التعامل مع الوجهين المحفوظين عن المدار
- النظر في المدار للوصول إلى نتيجة في المحفوظ بعده:
- ٣٤٥ - رجوع المدار عن أحد الأوجه
- نص بعض تلامذة المختلف عليه على أن شيخه أرسل الحديث ثم وصله، أو
- ٣٤٧ كان يرفعه ثم ترك رفعه
- نص الراوي على أن سماعه من شيخه هو على صفة معينة، ولكنه تعمد تركها
- ٣٤٨ إلى صفة أخرى
- عند عدم النص الذي يفيد رجوع الوجهين إلى وجه واحد، قد يمكن ذلك
- ٣٥٠ بمعرفة حال الراوي حين تحديثه بالوجهين، وذكر بعض الأمثلة على ذلك
- ٣٥٤ يمكن ترجيح أحد الوجهين المحفوظين عن المدار بالنظر في صفة روايته
- ٣٥٥ قد يوجد في روايتي المدار أو إحداهما ما يدل على حفظ الوجهين بعد المدار
- رواية الراوي الحديث بإسناد، يذكر بعده أنه لقي راويا آخر فحدثه بالإسناد
- ٣٥٥ الآخر
- ٣٥٨ - كونه ثقة ثبتا لم يوصف بالاضطراب، ويكون مع هذا واسع الرواية
- عكس هؤلاء: من وصف بالاضطراب، والمتروك، والضعيف، وآخرون يدل
- ٣٥٩ حالهم على عدم حفظهم الوجهين
- ٣٦١ منزلة قدم أن يصحح الباحث وجهين بعد المدار بناء على أنه رجح حفظهما عنه

- جانب آخر يساعد في معرفة الراجح من روايتي المدار: التأمل فيمن شارك المدار،
 ٣٦٢ توضيحه، وذكر الأمثلة عليه
- بعد النظر في المدار، وصفة روايته، والطرق فوقه، يصل إلى الحكم النهائي على
 ٣٧٧ الإسناد
- تطبيق قواعد الاستعانة بطرق أخرى للترجيح على ما يريد أن يستعين به من طرق
 خارج المدار للوجهين المحفوظين عنه أو أحدهما في ترجيح حفظ الوجهين بعده
 ٣٧٨ أو حفظ أحدهما
- إذا تحرر في نهاية الأمر وجهان أو أكثر، وكان أحد الوجهين متضمنا للآخر،
 ٣٧٩ فالحكم حينئذ للوجه التام، توضيح ذلك، وصوره، وأمثله
- ضرورة الاعتناء بإسناد الوجه الراجح
 ٣٨٢
- الخلل في طريقة المتأخرين في النظر في الاختلافات من جهة تأثير تصحيح الإسنادين
 على الاختلاف نفسه، وحكمهم بصحة الوجهين بحجة عدم التأثير على صحة
 ٣٨٣ الحديث سواء حفظ الوجهان أو أحدهما، وعبرة: غايته انتقال من ثقة إلى ثقة
- تردد الباحث بين ترجيح أحد الأوجه عن المدار، وعدم وجود وجه راجح
 ٣٨٧
- المبحث الرابع: عدم حفظ شيء من أوجه الاختلاف عن المدار
 ٣٨٩
- إذا وصل الحال بالناظر في الاختلاف إلى تكافؤ القرائن، فلا بد أن يتوقف في
 ٣٩٠ الحكم
- إذا توقف الناظر في الاختلاف عن الترجيح صار الحديث مضطربا وأعل
 ٣٩٠ الوجهان جميعا بهذا
- أمران مهمان في قضية الاضطراب:
 الأمر الأول: يوجد في تناول بعض الباحثين للاختلافات حالات من الحكم
 بالاضطراب يعود الباحث فينفي الاضطراب بعدها، وأشهرها حالتان:

- الأولى: إذا كان الاضطراب في وجهين بإسنادين مختلفين في راو أو أكثر، وكان الإسنادان صحيحين، تجدهم يسعون إلى نفي تأثير الاضطراب بقول: وهو انتقال من ثقة إلى ثقة فلا يضر
- ٣٩٢
- الثانية: إذا كان الاختلاف على وجهين أحدهما تام والآخر ناقص، ووصل الباحث إلى نتيجة الاضطراب، فبعض الباحثين يقرر أنه يوقف مع الناقص ويحكم له
- ٣٩٣
- الأمر الثاني: قد يكون الحكم بالاضطراب ظاهراً، وقد يكون فيه خفاء
- ٣٩٥
- حكم الناقد بالاضطراب لا يزيله أن يشير إلى احتمال رجحان وجه واحد التمثيل لمصطلح من المصطلحات لا يصح الاعتراض عليه إذا كان الاعتراض منصرفاً إلى اجتهد المعتبرض
- ٣٩٨
- إشكالية التمثيل للمضطرب في كتب المصطلح
- ٣٩٩
- الفصل الخامس: النظر في الاختلاف وكلام النقاد
- ٤٠١
- المبحث الأول: جهد الباحث وعلاقته بكلام النقاد
- ٤٠٣
- يمكن للمتأخر مشاركة النقاد باستخدام القرائن بالقدر الذي يستطيعه، ويرى أنه ممكن
- ٤٠٤
- درجات الباحث مع القرائن:
- ١ - أدنى الدرجات: الخروج بمعرفتها عن دائرة التقليد المحض إلى معرفة الحق بدليله
- ٤٠٤
- ٢ - تعضيد الترجيح، وذكر أسباب الترجيح
- ٤٠٥
- ٣ - تفسير أسباب الترجيح
- ٤٠٥
- ٤ - النظر في مرجحات كل قول
- ٤٠٦
- ٥ - استخدام مرجحات الأئمة في حديث لم يتكلموا عليه
- ٤٠٦

- ٦- إذا اتفقت كلمة الأئمة على ترجيح وجه من الوجوه لم تصح مخالفتهم، وكذا
 إذا توارد على هذا الترجيح عدد منهم، بل وإذا حكم واحد منهم كذلك ولم يخالف
 ثلاثة نصوص ترشد إلى ما بذله الأئمة النقاد من جهد ووقت ومال
 ٤١٧
 المبحث الثاني: فوائد جمع كلام النقاد
 ٤٢٠
 ١- كلام الناقد قد يكون متضمنا لذكر الاختلاف، وذكر أمثله
 ٤٢٠
 ٢- بعض الأحاديث لا يظهر للناظر فيها لأول وهلة وجود اختلاف على أحد
 رواته، فيقف على كلام ناقد ينص أو يشير فيه إلى هذا الاختلاف
 ٤٢٥
 سعة حفظ الإمام النسائي وقدرته على استحضار الارتباط بين الأسانيد
 ٤٢٦
 ٣- كلام النقاد على الاختلافات هو في نفسه مورد معين للطرق نفسها
 ٤٢٦
 ٤- الناظر في الاختلاف قد يبعد النجعة في معالجة الاختلاف، وكان يغنيه عن
 ذلك أن يقف على قول ناقد متقدم يحسم الأمر
 ٤٢٧
 ٥- قد يكون الناقد الذي وقفنا على كلامه هو أحد المختلفين، تراجع عن روايته،
 فيحسم الاختلاف
 ٤٣٠
 ٦- أن الباحث قد يعتمد على أقوال النقاد في الترجيح، في حال إجماعهم على رأي
 فيه، فإجماعهم حجة
 ٤٣٢
 ما المقصود بإجماع أهل الحديث؟
 ٤٣٢
 يلتحق بإجماع المحدثين ما يوجد في كلام النقاد من حكاية نقد لم ينسب لأحد،
 ويفهم منه أنه قول مشهور في النقد، قال به جماعة
 ٤٣٣
 يقرب من الإجماع دلالة أن يكون الجمهور على قول، ويخالفهم ناقد واحد، فإن
 الأقرب إلى الصواب في الغالب مع الجمهور
 ٤٣٤
 ٧- الاجتهاد في جمع كلام النقاد يقرب الباحث من الإنصاف، ويبعده عن
 التعجل في رد كلام النقاد، والاستهانة به
 ٤٣٥

- ٤٣٨ إذا لم يختلف النقاد في الترجيح فهل يكتفى بذكر بعضهم؟
- ٨- أن أئمة النقد يذكرون في كلامهم ما استندوا إليه في الترجيح، فيستفيد
- ٤٤١ الباحث تحرير قرائن الترجيح في حديثه الذي ينظر فيه
- ٩- أن الباحث حين نظره في الطرق، ورواة الأوجه، وصفة رواية كل منهم،
- ٤٤٢ يظهر لديه رأي في الاختلاف، لكنه محتاج إلى رأي ناقد يتكئ عليه
- ١٠- أن الباحث يتعود على تحليل النصوص، والتمعن فيها، وفحصها، ويتربى
- ٤٤٢ على تقبل الرأي المخالف
- تنبيهات في مسألة كلام النقاد في الاختلاف:
- الأول: قد يكون كلام النقاد صريحا في الاختلاف، وقد يكون بمعزل عن سوق
- الاختلاف، والترجيح فيه، غير أن كلامه له صلة بأحد الأوجه، أو الرواة
- ٤٤٣ الثاني: يصح للباحث أن يذكر إجماعا للنقاد، أو للجمهور، أو لاثنتين منهم، وإن لم
- يكن بين من نسب إليهم اتفاق في جميع التفاصيل، إذا كان بينهم قدر مشترك
- ٤٤٥ الاستفادة من القدر المشترك في كلام النقاد
- ٤٥٠ الثالث: التأني في نقل نص الناقد في الاختلاف، والحذر من نسبة قول لغير قائله
- ٤٥١ إتيان الإسناد إلى صاحب النص
- ٤٥٦ الرابع: مصادر كلام النقاد
- ٤٥٨ إشكالات تواجه الباحثين أثناء جمعهم لكلام النقاد:
- فوات كلام بعض النقاد
- ٤٦٠ - الاضطراب في النص، وذكر نماذج له
- ٤٦١ الخامس: طبقات الأئمة في علم العلل
- ٤٦٧ لم أقف على تصنيف لأئمة النقد بين التشدد، والاعتدال، والتساهل في علم العلل
- ٤٧٠ المبحث الثالث: كلام النقاد ومصطلحاتهم
- ٤٧١

- أولاً: عبارات النقاد وألفاظهم وطرقهم في الترجيح ٤٧١
- يدخل في التصريح: ما ينقله التلميذ عن شيخه، أو من فوقه، بعبارته هو ٤٧٢
- ثانياً: إشارات النقاد، وهي تقوم مقام التصريح، ولها صور منها:
- ١ - أن يسأل الناقد فيذكر قرينة أو أكثر للترجيح ٤٧٢
- ٢ - أن يسأل الناقد عن اختلاف فينقل عن غيره رأياً، ولا يتعقبه ٤٧٣
- إشكال: هل نقل تلامذة النقاد عن النقاد هو رأي لهم أيضاً؟ ٤٧٤
- يغتفر للباحث أن يدرج الناقد الذي لم يصرح برأيه مع من صرحوا إذا كثروا ٤٧٥
- ثالثاً: تصرفات النقاد في مصنفاتهم ٤٧٥
- إذا أورد الناقد وجهين فإنه لا يؤخذ من مجرد ذلك رأي له، ما لم تظهر منه إشارة ٤٧٦
- لاختياره، أو يعرف رأيه من تصرفه، ونماذج لذلك من كلام ابن رجب والسخاوي ٤٧٦
- صحيح البخاري ومسلم من أهم كتب نقد المرويات ٤٧٨
- من دقائق النقد لما تركه البخاري ومسلم، أن يخرج أحدهما حديثاً بإسناده، ثم ٤٧٨
- يدع من متنه جملة طويلة أو قصيرة، لعله فيها، حسب اجتهاده
- غرض الشيخين مما يوردانه من علل على أصل حديث عندهما، أن تلك العلة غير ٤٧٩
- مؤثرة، فكان مرادهما الإشارة إلى اطلاعهما على الاختلاف وأنه غير مؤثر أصلاً،
- أو هو مؤثر على معنى نزول الحديث عن المرتبة العليا من الصحة ٤٧٩
- ليس في ذكر وجود أحاديث معللة في الصحيحين تجن عليهما، بل هو دفاع عنهما ٤٨٠
- يمكن معرفة أن صاحبي الصحيح يعلن ما أوردها في كتابيهما بأحد أمرين: ٤٨٢
- الأول: أن يكون صاحب الصحيح قد جاء عنه قول في الرواية في غير الصحيح ٤٨٣
- الثاني: أن يظهر من سوقه لطرق الحديث ترجيحه أن العلة مؤثرة أو غير مؤثرة، ٤٨٤
- ونماذج لذلك
- صلة نقد الشيخين لبعض ما يخرجانه بالرواية الذين يخرجان لهم ٤٨٨

- ضرورة اعتناء الباحث بمصطلحات النقد في الترجيح والاختيار، وإشاراتهم،
 ٤٨٨ وتصرفاتهم، ونماذج من الخطأ في ذلك
- النقاد قد يستخدمون مصطلح "المضطرب" في الإسناد والمتن على معنى وجود
 ٤٩٩ خلل في أحدهما، وإن لم يكن مرجعه إلى الاختلاف
- التدقيق في سياق المصطلح الذي ذكره الناقد
 ٤٩٩ على الباحث ألا يعترض على مصطلحات النقد لورودها على غير ما اشتهر في
- كتب المصطلح المتأخرة
 ٥٠٣
- المبحث الرابع: عبارات الترجيح والتصحيح
 ٥٠٧
- أهمية التمعن في عبارات النقد وعدم الاستدلال بها على ما لا تدل عليه
 ٥٠٩ مما يعين على فهم عبارة الناقد: السياق، كلام الناقد في موضع آخر، كلام النقد،
- ونماذج لذلك
 ٥٠٩ إذا لم يتمعن الباحث في كلام الناقد، وسياقه، وما يحتف به، فربما فهمه على غير
- مراد الناقد، بل ربما اعترض عليه، ونماذج لذلك
 ٥١٧
- قضايا أخرى للاستفادة من كلام النقد على الوجه الأمثل
 ٥٣٣
- الباحث كما هو ملزم بالتدقيق في عبارات النقد، فهو ملزم أيضا باعتناؤه
 ٥٣٣ بالألفاظ التي يستخدمها
- أشد خطورة من العبارات الموهمة أن يخطئ الباحث في التعبير عن مراده
 ٥٣٤